تحقيقات في المختلف من نسخ نهج البلاغة بين المشهور وضبط الحِلِّيَّين (ابن السكون الحِلِّيّ ت حدود ٦٠٠هـ) و(ابن أردشير الطبريّ الحِلِّيّ حيًّا ٦٨١هـ) (الخطبة الأولى/القسم السادس)

أ.د. عليّ عبَّاس الأعرجيّ
مركز تراث الحِلَّة

Verifications at Various Versions of Nahj Al-Balagha between the famous and accuracy of the Hillians (Ibn Al-Sukun Al-Hilli, D. 600 A.H) and (Ibn Ardashir Al-Tabari Al-Hilli, alive in 681 A.H) (First Sermon/ Section Six)

Prof. Dr. Ali Abbas Al-Araji
Hilla Heritage Center

٥٤. (فبعثَ إليهم رسُلَه)، و(فبعث فيهم رسُلَهُ)، و(فبعث الله إليهم رسُلَهُ)[١].

في قول أمير المؤمنين: «واقْتَطَعَتْهُمْ عَنْ عِبَادَتِه فَبَعَثَ فِيهِمْ رُسُلَه»[٢].

في شرحَي الرَّاوندِيّ[٣]، وابن مِيثم البحرانيّ (فبعث فيهم رسله)، والآمليّ في المحيط الأعظم[٤]، والبحار للمجلسّي[٥]، ومنهاج البراعة[٦]، وكذا في تحقيق محمَّد عبده[٧]، وتحقيق الدكتور الصَّالح[٨]، ومفتاح السَّعادة[٩].

وفي شرح ابن أبي الحديد (فبعث فيهم رسله)، وكتب في الهامش (مخطوطة النَّهج: إليهم)[١٠].

وههنا أمور:

أوَّلًا: وجود لفظ الجلالة: فهنا حُذِف مرَّة، وذُكِرَ أخرى، وقراءة الحذف أَوْلى؛ للآتي:

(١) في (أ): ٥١ (فبعث إليهم رسله)، وفي سكون: ٧٥ (فبعث إليهم رسله)، وفي الهامش: ٨ «في ست: فبعث الله إليهم، بدل بعث إليهم»، وفي (أردشير): ٨ (فبعث فيهم رسله)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ (فبعث فيهم رسله).

(٢) نهج البلاغة: ٤٣.

(٣) منهاج البراعة: ١/ ٧٠.

(٤) انظر: تفسير المحيط الأعظم، والبحر الخضمّ: ٢/ ٣٠٢.

(٥) ١١/ ٦٠.

(٦) منهاج البراعة للخوئيّ: ٢/ ١٢٩، ١٤٩.

(٧) نهج البلاغة (محمَّد عبده): ١/ ٢٣.

(٨) نهج البلاغة: ٤٣.

(٩) مفتاح السعادة: ١/ ٢٩٧.

(١٠) انظر: شرح ابن أبي الحديد: ١/ ١١٣، الهامش (٣).

١. حسب السِّياق الذي قبله من جُمل «ثمَّ أسكن الله، ثمَّ بسطَ الله سبحانهُ، واصطفى سبحانه، أخذ على الوحي ميثاقهم»؛ فتالي الأمر قام بحذف اللفظ (لفظ الجلالة) بعد ذكره مرَّات عدَّة، واستوثق في نفس المتلقِّي.

ثمَّ لاحِظ «وواتر إليهم أنبياءَه»، بعد عبارة «فبعث إليهم رسله»، اللفظ محذوفًا.

٢. الشِّيوع، أو الكثرة؛ فمعظم النُّسخ المعتبرة ذكرتِ الحذف، ولم تذكرِ اللفظ، وهو دليل على اعتبار هذه القراءة، وأنّها جديرةٌ.

٣. البلاغة؛ فالحذفُ أبلغُ من الذِّكر، وهو كما قال الرمَّانيّ النَّفس تذهب فيه كلَّ مذهبٍ، ولو ذكر لقصُر على الوجه المذكور، وحسب[1].

فهنا حذفَ لفظ الجلالة؛ لدلالة السِّياق عليه، وهو يستكنهُ ما ذكرنا من بلاغة الحذف.

بعد كلِّ ما مضى تكون قراءة الحذف هي الأوْلى.

ثانيًا: (فبعثَ فيهم)، و(فبعث إليهم).

وهنا يختلف المعنى باختلاف المتعلَّق، ولكن لنا أن نقول:

١. الدَّليل القرآنيّ، وهو الحاكمُ في الأمر ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ الجمعة: ٢.

فالفعل (بعثَ) عدَّاه بـ(في).

٢. إنَّ الأكثر الأفشى هي قراءة (فيهم)؛ كما مرَّ.

(١) انظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (الرمَّانيّ): ٧٧.

وما من داعٍ للذَّهاب إلى كتب الحروف؛ لاستكناه المعاني الموجودة فيها.

والغريب أنَّ العطّار في كِلَا التَّحقيقَينِ (المشهور، وابن السكون) ذكر (إليهم)، وعدَّها قراءة ضعيفةً بوضعِها في الهامش.

٥٥. فبعث.. رسُله، وفبعث.. رسْله[١].

في قول أمير المؤمنين: «واقْتَطَعَتْهُمْ.. فَبَعَثَ فِيهِمْ رُسُلَه».

المسألة لا تعدو أن تكون لغةً، وليس من أثر دلاليّ فيها، ودونك كتب المعجمات:

جاء في العين: وقوله: (في عمد ممددة)؛ أي: في شبه أخبية من نار ممدودة، ويقرأ «في عمْدٍ، لغة، وهما جماعة عمود، وعمد بمنزلة أديم وأدم، وعُمُد بمنزلة رسول، ورُسُل»[٢].

وجاء في الصِّحاح: «الأُرْزُ حبٌّ، وفيه ستّ لغاتٍ: أَرُزٌّ وأُرُزٌّ، تتبع الضمَّةُ، الضمَّةَ، وأُرْزٌ، وأُرُزٌ مثل رُسْلٍ، ورُسُلٍ، ورُزٌّ ورُنْزٌ..»[٣].

وفي موضعٍ آخر: «وأرسلت فلانًا في رسالة؛ فهو مرسلٌ ورسولٌ، والجمعُ رسُل، ورسْل»[٤].

فضلًا عن ذِكرها في القرآن الكريم:

﴿.. قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ..﴾ آل عمران: ١٨٣، وقوله تعالى:

(١) في (أ): ٥١ (رسُله)، وفي (سكون): ٧٥ (رسُله)، وفي الهامش: ٩: «رسُله، ورسْله معًا»، وفي (أردشير): ٨ (رسُله)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ ضبطها (رسُله).

(٢) العين: ٢/ ٥٧.

(٣) الصَّحاح: ٣/ ٨٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ٤/ ١٧٠٩، وانظر: شرح الشافية للرضيّ: ٢/ ١٣٨.

﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ..﴾ آل عمران: ١٨٤، وغيرها، فقد وردت أحد عشر مرَّة في القرآن بضمِّ السين.

إذن فالأَولى قراءة (رُسُل).

٥٦. وواتر إليهم أنبياءه، وأرسل إليهم أنبياءهُ[١].

في قول أمير المؤمنين: «وَوَاتَرَ إِلَيْهِمْ أَنْبِيَاءَه لِيَسْتَأْدُوهُمْ مِيثَاقَ فِطْرَتِه»[٢].

هنا أمرانِ:

الأوَّل: (واتر، وأنزل)، وإثبات القراءة.

الثاني: معنى المواترة، والخلاف فيها.

ونبدأ بمعنى المواترة على طريقة اللفِّ، والنَّشر المشوَّش.

في الأمالي لأبي عليّ القالي (ت٣٥٦هـ): «ومنه: واتر كتبك، والمواترة: أن يجيء الشيءُ بعد الشيء وبينهما هنيَّة؛ فإن تتابعت؛ فليستْ بمتواترةٍ، ويقال: وتر قوسَهُ، وأوترها»[٣].

وفي الصِّحاح: «والمواترة: المتابعة، ولا تكون المواترة بين الأشياء إلَّا إذا وقعتْ بينهم فترة، وإلَّا فهي مداركة ومواصلة.

ومواترة الصَّوم: أن تصوم يومًا، وتفطر يومًا أو يومَين، وتأتي به وترًا، وترًا، ولا يراد به المواصلة؛ لأنَّ أصله من الوتر، وكذلك واترت الكتب فتواترت؛ أي: جاءت بعضها في إثر بعض وِترًا، وترًا، من غير أن تنقطعَ»[٤].

(١) في (أ): ٥١ (وواتر..)، وفي (سكون): ٧٥ (وواتر..)، وفي الهامش: ١٠ «وفي: ست: وأنزل بدل واتر»، وفي (أردشير): ٨: (وواتر..)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ (وواتر..).

(٢) نهج البلاغة: ٤٣.

(٣) الأمالي: ١/ ٢٣٩.

(٤) الصِّحاح: ٢/ ٨٤٣.

فالخلاف بين المتابعة قطعًا من دون فاصلة، والمتابعة بفاصلة (فترة)؛ لذا خطَّأ ابنُ أبي الحديد الرَّاونديَّ، قال الرَّاونديّ: «وواتر؛ أي: تابع»[1].

فقد ردَّه ابنُ أبي الحديد بأن قال: «(واتر إليهم أنبياءَه)؛ أي: بعثَهم، وبين كلِّ نبيَّينِ فترة، وهذا ممَّا تغلط فيه العامَّة؛ فتظنُّه كما ظنَّ الرَّاونديّ أنَّ المرادَ به المرادفة، والمتابعة»[2].

أقول:

١. يبدو أنَّ ثمَّة تأثيرًا من فهم النصِّ القرآنيّ عند الجوهريّ، وتابعه ابنُ أبي الحديد في معنى المواترة؛ ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون: ٤٤.

وسورة المائدة: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الآية: ١٩.

فهُما قد نظرا إلى (فترة)، وهي: المدَّة الفاصلة بين متتابعينِ؛ فآية المائدة بيَّنت المدَّة الفاصلة من بعثة آخر نبيّ، وبعده النبيّ الأكرم ﷺ، وهي تقدَّر بفاصل مقداره قد يكون ٤٣٠، أو ٥٦٠ عامًا بأقل التقادير، وأكثرها[3].

فهما جَمَعَا تبعًا لبعضهما بين تتابع الرّسُل، والفترة التي حدَّدتها آية المائدة.

أو إنَّهم نظروا إلى الرسُل تبعًا لمصطلح الرسُل الأنبياء أولي العزم؛ فتكون الفاصلة كبيرة ما دعاهم إلى أن يفسِّروا المواترة بالمتابعة التي بينها فاصلٌ زمنيّ؛ أي: أنَّ المتابعة موجودة من ناحية الجنس (نوع المتابعة)، ولكن تختلف بالنَّظر إلى المدَّة الزمنيَّة.

(١) منهاج البراعة: ١/ ٧٧.
(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١/ ١١٤.
(٣) تفسير الطبريّ: ٦/ ٢٢٥ وما بعدها.

فكان الأولى لهم أن يقولوا: إنَّ المواترة مطلق المتابعة لا أن يقيدوا اللفظ بقولهم (بفاصل).

٢. قول المفسِّرين، ومنهم الطوسيّ: «والمواترة: المتابعة، وقيل: هي المواصلة، يُقال: واترت بين الخبرين؛ أي: تابعت بينهما، وقال ابن عبَّاس، ومجاهد، وابن زيد: معنى (ترا) أي متواترين يتبع بعضهم بعضًا، وهي (فِعل) من المواترة؛ فمن صرفَها جعل الألف للإلحاق، ومن لم يصرفها للتَّأنيث، ويقال: جاءت كتبه تترى، وأصل (تترى، وترى) من وترت، فقلبت الواو تاءً؛ لكراهتهم الواو أوَّلًا، حتَّى لم يزيدوها هناك البتَّة مع شبهها بالتَّاء في اتِّساع المخرج، والقرب في الموضع، وأصله في المعنى الاتِّصال؛ فمنه الوتر الفرد عن الجمع المتَّصل، ومنه الوتر لاتِّصاله بمكانه من القوس، ومنه وترت الرَّجل؛ أي: قطعته بعد اتِّصال»[1].

فهو هنا قد نقل المعنى عن (ابن عبَّاس، ومجاهد، وابن زيد)، بعد ذلك يقول الطوسيّ «وأصله في المعنى الاتِّصال)؛ فثمَّة أصلٌ؛ وهو (الاتِّصال)، وفرعٌ عليه هو ما استنبطه اللغويُّون من ظلال الآية (الفترة).

٣. إنَّ قول الرَّاونديّ الذي لم يرضَ به ابن أبي الحديد ليس مقيَّدًا، بل إنَّه فسَّر اللفظ إجمالًا؛ قال «واتر: أي تابع»؛ فبغضِّ النَّظر عن الزَّمن، زمن المتابعة؛ بعبارةٍ أخرى: إنَّه لم يقيِّد بالزَّمن.

ونعود إلى: الأوَّل: (واتر، وأنزل)، وإثبات القراءة.

ونقول:

١. إنَّ المواترة كما ذكرنا آنفًا مذكورةٌ في القرآن الكريم؛ فهي راجحة في النصِّ العلويّ.

(١) التبيان للطوسيّ: ٧/ ٣٧٠.

٢. ثمَّة تشابه بالرَّسم بين حروف (واتر)، و (أنزل) إجمالًا؛ ربَّما نظر النَّاسخُ إلى لفظ (واتر) فتوهَّم كتابة اللفظ، وعندما شاهد لفظ (الأنبياء) وضع لفظ (أنزل)؛ ليوائم بين المسند، والمسند إليه بالمعنى.

٣. سُقم النُّسخة، وهي المعروفة في تحقيق نسخة عليّ بن السكون، وهي النُّسخة (ست)، وهي سقيمةٌ طالمَا ذكرتِ القراءات الغريبة، والشاذَّة لنهج البلاغة؛ وقد ذكر المحقِّق العطَّار مديات التَّحريف فيها، وكيف كان المحشِّيّ، والمعلِّق، والنَّاسخ من الحاقدين؟؟!![1].

٤. قد يكون ذكر (أنزل) تفسيرًا للفظ (واتر) من أحد المحشِّين، ولـمَّا شاهدها النَّاسخ ظنَّ أنَّ الحاشية أصلٌ فبنى عليها؛ أو لعدم قراءته لفظ (واتر)؛ فوجد لفظ (أنزل) جانبها أو تحتها فوضعها في النصِّ؛ لظنِّه أنَّ اللفظة غير واضحة، وهذا اللفظ لتبيين غير الواضح منها.

واللهُ، ووليُّه العالمان بحقائق الأمور.

٥٧. ويذكِّروهم منسيَّ نعمته، ويذكِّروهم سوابغ نعمته، ويذكروهم شكرَ نعمته[2].

في قول مولى الموحِّدين: «وَيُذَكِّرُوهُمْ مَنْسِيَّ نِعْمَتِهِ»[3].

النِّسيان ضدَّ التذكُّر، فالنُّون، والسِّين، والياء أصلانِ؛ أحدهما: على إغفال الشيء،

(١) انظر: نهج البلاغة، نسخة ابن السكون، تحقيق العطَّار: من ٣٨ إلى ٤١ (الدراسة، ووصف النسخ، وتقييمها عنده).

(٢) في (أ): ٥١ (منسيّ نعمته)، وفي (سكون): ٧٥ (منسيّ نعمته)، وفي الهامش: ١٢ «في نسخة: شكر نعمته، وفي نسخة أخرى: سوابغ نعمته، بدل منسيّ نعمته»، وفي أردشير: ٨ (منسيّ)، وفي الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ (منسيَّ).

(٣) نهج البلاغة: ٤٣.

والثاني: على ترك شيء[١].

ومنه: نسيت الشَّيءَ إذا لم تذكرْهُ نسيانًا، وممكن أن يكون النَّسي منه؛ والنَّسيُ ما سقط من منازل المرتحلين من رذال أمتعتهم؛ فيقولون تتبَّعوا أنساءكم[٢].

وأمَّا (سوابغ) ففي اللسان قد أَسْبَغَ فلان ثَوْبَه؛ أَي: أَوسَعَه، وسَبَغَتِ النِّعْمةُ تَسْبُغُ، بالضمِّ، سُبُوغًا: اتَّسعت، وإِسْباغُ الوُضوءِ: المُبالَغة فيه وإِتْمامُه، ونعمة سابِغةٌ، وأَسْبَغَ الله عليه النِّعْمةَ: أَكْمَلَها وأَتَمَّها ووسَّعَها، وإِنَّهم لفي سَبْغةٍ من العَيْشِ؛ أَي: سَعةٍ[٣].

وأمَّا (الشُّكر) فعند الرَّاغب (ت٥٠٢هـ): الشُّكر تصوُّر النِّعمة، وإظهارها؛ قيل: وهو مقلوبٌ عن الكشر؛ أي: الكشف، ويضادّه الكفر، وهو نسيان النِّعمة، وسترها[٤].

فالنِّعمة قد تُنَسى فتحتاج إلى تذكيرٍ، وهي في وصفها قلَّت أو كثُرت جزيلة؛ فالمُنعمُ حكيمٌ في إعطائها، أو منعها.

وأمَّا الإسباغ فهو الكمال، والإتمام والسِّعة، وقد جاء وصفها في دعاء كميل «يا سابغَ النعم، يا دافع النِّقم، يا نور المستوحشين في الظُّلَم»[٥].

وهي أي النِّعمة بالنَّتيجة تحتاج إلى الشُّكر؛ كي تدوم، فـ«لا تدوم النِّعم إلَّا بعد ثلاثٍ: معرفة بما يلزم الله سبحانَه فيها، وأداء شكرها، ولا يعيب فيها»[٦].

فالشُّكر مرجعُه إلى تجليل النَّفس، والتَّقدير، والتَّعظيم لنفس الشَّاكر؛ فإنَّ النعمة

(١) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٢١.
(٢) المصدر نفسه: ٥/ ٤٢١.
(٣) انظر: اللسان: ٨/ ٤٣٣.
(٤) انظر: المفردات، الراغب: ٤٦١.
(٥) مصباح المتهجَّد: ٣٦١.
(٦) عن الإمام الصادق، ومصدره: البحار: ٧٥/ ٢٣٢.

واردةٌ في خصوص الشَّاكر، ولتنعُّمه؛ فإذا افاد منها، وصرفها في موردها المناسب بها، فقد أخذ منها حظَّه الوافر، وانتفع منها في طريق تكميل نفسه، وإرضاء ربِّه، وتكثير نعمته، ورزقه.

هذه القراءة لا يمكن تبيان الرَّاجح منها قطعًا، وأنا في وجداني أرجِّح (منسيّ نعمته)؛ لـ:

١. شُهرة هذه القراءة.

٢. التَّذكير يكون في كلِّ شيء، ولكنَّه يقوى في الأمور المنسيَّة.

٣. التَّعليل الوارد في سياق الخطبة «**ليستأدوهم ميثاق فطرته**»، ومن ثمَّ ذكر العلَّة، أو يعلِّل التَّذكير؛ تذكير المنسيّ من نعمِه الظَّاهرة، والباطنة.

أحاديث في شُكر النِّعمة:

عن أبي جعفرٍ عليه السلام قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: **عجبًا للمؤمن، إنَّ الله لا يقضي قضاءً إلَّا كان خيرًا له؛ فانِ ابتلي صبرَ، وإن أُعطي شكرَ**»(١).

في الكافي: «عدَّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمَّد بن خالد، عن بعض أصحابنا، عن محمَّد بن هشام، عن ميسر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: **شُكر النِّعمة اجتناب المحارم، وتمام الشُّكر قول الرَّجل: الحمدُ الله ربِّ العالمين**».

وفي الموضع نفسه: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن عليّ بن عيينة، عن عمر ابن يزيد قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: **شكر كلِّ نعمة، وإن عظُمت، أن تحمد الله عزَّ وجلَّ عليها**»(٢).

وغيرها كثير.

(١) المؤمن، حسين بن سعيد الكوفيّ: ٢٧.

(٢) الكافي: ٢/ ٩٥.

٥٨. المقدِرة، والمقدُرة.

في قول مولى الموحِّدين: «وَيُثِيرُوا لَهُمْ دَفَائِنَ الْعُقُولِ، وَيُرُوهُمْ آيَاتِ الْمَقْدِرَةِ»[١].

ههنا ليست قراءة في نُسخة، أو رواية في مصدرٍ مختلف، وإنَّما خلافٌ في التَّشكيل لفتَ نظري؛ فقد وجدتُ الشَّيخ قيس العطَّار، وهو المحقِّقُ الثَّبت، قد حرَّك النصَّ بضمِّ الدَّال في (مقدُرة)؛ والمشهور هو بكسر الدَّال (مقدِرة)[٢].

لاحظ: نُسخة ابن أردشير الطبريّ[٣]، فقد حرَّكها بالضمِّ على ما أظن؛ فاللفظ غير واضح، أو هي بقايا الضمِّ، وكتب تحتها (مصدر):

وفي شرح ابن ميثم بالكسر[٤].

وقد ضبطَها الدكتور صبحي الصَّالح بالكسر[٥].

والدكتور الفرطوسيّ بالكسر كذلك[٦].

وأمَّا الخوئيّ في منهاج البراعة فيقول: «المقدرة: بفتح الميم، وحركات الدَّال كالقُدرة مصدر من قدر عليه إذا قوي»[٧].

فالخوئيّ رأى الحركات الثَّلاث (مقدِرة، ومقدُرة، ومقدَرة).

(١) نهج البلاغة: ٤٣.
(٢) في تحقيقيه على نهج البلاغة: المشهور: ٥١ وضبط ابن السكون: ٧٦.
(٣) الصحيفة: ٨.
(٤) شرح ابن ميثم: ١/ ١٩٨.
(٥) نهج البلاغة: ٤٣.
(٦) نهج البلاغة (الفرطوسيّ): ١/ ١٨٢.
(٧) منهاج البراعة: ١/ ١٢٩.

قال في اللسان: «والقَدْرُ والقُدْرَةُ، والمِقْدارُ: القُوَّةُ؛ وقَدَرَ عليه يَقْدِرُ ويَقْدُرُ، وقَدِرَ، بالكسر، قُدْرَةً، وقَدارَةً، وقُدُورَةً، وقُدُورًا، وقِدْرانًا، وقِدارًا؛ هذه عن اللحيانيّ، وفي التَّهذيب: قَدَرانًا، واقْتَدَرَ، وهو قادِرٌ وقَدِيرٌ وأَقْدَرَه الله عليه، والاسم من كلِّ ذلك المَقْدَرَة والمَقْدُرَة، والمَقْدِرَةُ، ويقال: ما لي عليك مَقْدُرَة ومَقْدَرَة، ومَقْدِرَة؛ أَي: قُدْرَة»[1].

إلَّا أنَّ ابن سيده في باب: (مَفْعَلة ومَفْعُلة ومَفْعِلة) «غير واحد: مَشْرَقة، ومَشْرُقة، ومَشْرِقة، ومَقْدَرة ومَقْدُرة، ومَقْدِرة، وأُورِد ههنا شيئًا اطِّرادِيًّا نافعًا في التَّصريف؛ وذلك أنَّ كلَّ ما كان من بنات الياءِ ممَّا لا يُتَوَهَّم فيه مفعول إمَّا بدلالة معنى، وإمَّا من جهة أنَّ الفعلَ لا يتعدَّى، فقد يكون مَفْعِلة، ومَفْعُلة، وإن كان لفظه على مَفْعِلة، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وأبو الحسن لا يراهُ إلَّا مَفْعِلةٍ على اللفظ ونحن نُعَلِّل المذهبينِ بما علَّله به أبو علي الفارسيّ، قال: مَفْعِلةٌ من هذا الضَّربِ كمَعيشةٍ عند الخليل، وسيبويه يصلح أن يكون مَفْعُلة، وأن يكون مَفْعِلة»[2].

فأنت بالخيار أن تقول (مفعِلة)، أو (مفعُلة)؛ فهذا الحكمُ على أمرينِ:

١. لغة أخرى (يقدُر)، كما في اللسان؛ وهي لغةٌ مسموعة ليستْ بذي قوَّة؛ فالقرآن الكريم يقول: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ..﴾ النحل: ٧٥.

بكسر الدَّال، والمصدر منه كذلك (مفعِلة)؛ فالباب الثَّاني لا وجود فيه للضمِّ حتَّى نقول إنَّها انتقلت، أو حصل إتباع حركيّ.

٢. القياس على المسموع، كما مرَّ في المخصَّص لابن سيده.

(١) اللسان: ٥/ ٧٦.

(٢) المخصَّص: ٤/ ق٢/ ٢٠٣.

دليل استحسانيّ، وهو إنَّا عندما نقول لمصدر الفعل (نصر) (النَّصْر)؛ فإنَّنا عندما نسكِّن الراء؛ فيلتقي ساكنان، نتخلَّص منها بضمَّة مختلسة؛ لأنَّ مضارعَه (ينصُر)؛ فنقول (النَّصُر).

وكذلك (القدْر)؛ فعندما نعمل ما عملناه آنفًا، تتولَّد لدينا كسرة مختلسة.

وأرى أنَّ اللفظ الأصوب (مقدِرة)، وليس (مقدُرة).

٥٩. تَتَابعُ، وتَتَابع[١].

في قول أمير المؤمنين: «وأَوْصَابٍ تُهْرِمُهُمْ، وأَحْدَاثٍ تَتَابَعُ عَلَيْهِمْ»[٢].

في منهاج البراعة للراونديّ (تَتَتابع)[٣]، وكتب المحقِّق في الهامش (١): «في نا، يد، ألف: تتابع».

وفي شرح ابن ميثم «تتابع عليهم»[٤]، ولكن في كلام الشَّارح ابن ميثم يستعمل في شرحه عبارة (تتتابع) «.. والمصائب التي تتتابع عليهم؛ فإنَّ كلَّ هذه الآثار موادّ احتجاج الأنبياء على الخلق؛ لينبّونهم بصدورها عن العزيز الجبَّار عزَّ سلطانُه..»[٥].

وأمَّا المجلسيّ فرواها (تتتابع)[٦].

(١) في (أ): ٥١ (تتابع)، وفي (سكون): ٧٦ (تتتابع)، وفي الهامش ٢: في نسخة من نسخ ابن السكون (تتابع) بدل (تتتابع)، وفي ست: (تَتَابع)، وفي أردشير: ٨ (تتتابع)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٣ (تتابع).
(٢) نهج البلاغة: ٤٣.
(٣) منهاج البراعة: ١/ ٧١.
(٤) شرح ابن ميثم: ١/ ١٩٩.
(٥) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٣.
(٦) البحار: ١١/ ٦١.

وكذلك الخوئيّ في منهاج البراعة[1].

والآن نذهب إلى لفظٍ مماثل لنرى الخلاف في توجيهها، وهو لفظ (تساءلون) في سورة النِّساء، الآية الأولى منها؛ فذكر ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): يقرأ بالتَّشديد، والتَّخفيف؛ فالحُجَّة لمن خفَّف أنَّه أراد: تَتَساءلون؛ فأسقط إحدى التاءَينِ تخفيفًا؛ والحجَّة لمن شدَّد أنَّه أسكن التَّاءَ الثانية (تَتْساءلون)، وأدغمها في السِّين (تسْسَاءلون) للمقاربة؛ فلزمه التَّشديد لذلك[2].

وفي مدارك التَّنزيل: الأصلُ: تتساءلون؛ فأدغمت التَّاء في السِّين بعد إبدالها سينًا؛ لقُرب التَّاء من السِّين للهمس، تساءلون به بالتّخفيف كوفي على حذف التاء الثانية استثقالًا لاجتماع التاءينِ[3].

وفي المحرّر الوجيز: وأصله: تتساءلون فأبدلت التَّاء الثانية سينًا، وأدغمت في السِّين، وهذه قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وابن عمرو، بخلافٍ عنه.

وقرأ الباقون: تسَاءلون بسينٍ مخفَّفة؛ وذلك لأنَّهم حذفوا التاءَ الثانية تخفيفًا، فهذه تاء تتفاعلون تُدغم في لغةٍ، وتُحذف في أخرى؛ لاجتماع حروف متقاربة، قال أبو عليّ، وإذا اجتمعت المتقاربة خفِّفت بالحذف، والإدغام والإبدال كما قالوا طست، فأبدلوا من السِّين الواحدة تاء[4].

على خلافٍ بين البصريِّين الذين يرون أنَّ المحذوف هو التاء الثانية، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المحذوف هو التاء الأولى[5]؛ ومؤكَّد أنَّ المحذوف هو الثانية؛ لأنَّ

(١) منهاج البراعة: ٢/ ١٢٩، ١٥٢.
(٢) الحجَّة في القراءات السبع: ٩٤.
(٣) مدارك التنزيل، تفسير النسفيّ: ١/ ٢٠٢.
(٤) المحرر الوجيز: ٢/ ٤.
(٥) انظر: البحر المحيط، أبو حيَّان: ٣/ ١٦٤.

الأولى جاءت لمعنى المضارعة؛ وإن كان هذا الأمر من النَّاحية العمليَّة البراغماتيَّة ليس بذي فائدةٍ.

لا يهمُّنا هنا حالة الإدغام؛ بل الذي يهمُّنا هو التَّخفيف وعلَّته، بين القُدماء، والمحدثين، وعلاقة قراءتَي (تتابع، وتتتابع) به.

فعند القدماء، كما مرَّ، تُحذف للتَّخفيف: تتابع؛ والتَّخفيف يحصل بسبب توالي الأمثال (ثلاثة حروفٍ)، وأكثر من (ثلاثة حركات) من جنسٍ واحدٍ؛ وليس في كلامهم أكثرُ من ثلاثِ حركاتٍ مُتواليات[1]، وهو ما يكرهه العربيّ؛ فإذا استعنَّا بالمقطع الصوتيّ تكون: تتتابع:

(تَـــ تَـــ تَـــ بَـــ عُـــ)

والملاحَظ: توالي مقطَعين قصيرَين مفتوحَين + مقطع طويل مفتوح..

وأمَّا على (تتابع): (تَـــ تَـــ بَـــ عُـــ).

فالملاحَظ: توالي مقطع قصير مفتوح + مقطع طويل مفتوح، وهو أخفُّ بالقياس إلى البناء الأوَّل؛ وهو ممَّا تميل إليه العربيَّة براغماتيًّا.

نعم هو ليس مقطعًا مرفوضًا، بل هو مكروهٌ؛ بسببٍ من توالي الحركات القصيرة، والحركة الطَّويلة.

فتكون قراءة (تَتَابعُ)، أقوى من (تَتَتَابَعُ)، منَ النَّاحية الصوتيَّة؛ فضلًا عن أنَّ صاحب النصِّ من قُريش، وهو ميَّالٌ أكثر إلى لغة التَّخفيف، لا الثِّقَل.

(١) انظر: المخصَّص: ٤/ ق٢/ ٩١، شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٩١.

٦٠. تُقَصِّرُ، يُقَصِّرُ، تُقْصِرُ، يَقْصُرُ[١].

في قول أمير المؤمنين: «رُسُلٌ لَا تُقَصِّرُ بِهِمْ قِلَّةُ عَدَدِهِمْ»[٢].

القِراءة فيها أمورٌ:

١. المطابقة بين (ياء المضارعة، والتَّاء).

٢. البناء للمعلوم، والمجهول.

٣. تشديد اللفظ، وتخفيفه.

ومع كلِّ ما مضى؛ فالجذرُ واحدٌ، وهو (قصر)، وقصر: القصر: الغاية، وهو القصار، والقُصارى، قال العبَّاس ابن مرداسٍ:

لله درُّك لـــمَ تمنَّـى موتنا

والمـوت، ويحـك قصرُنا والمرجِعُ[٣]

والقصر: المجدَّل؛ أي: الفدن الضَّخم.

وجمع المقصورة مقاصير، وهو حيثُ يقوم الإمام في المسجد، وهذا قصرُك؛ أي: أجلك، وموتك، وغايتك، واقتصر على كذا؛ أي: قنع به.

---

(١) في (أ): ٥١ (تقصّر)، وفي الهامش٢ «في (م) تُقْصِرُ، وفي (ن) يُقصِّرُ، ويقصُرُ معًا»، وفي (سكون): ٧٦، وفي هامش: ٣ «تُقصِّر، ويُقصّر معًا، وفي نسخة: تُقْصِر، وضبطُ (ست) كالمتن لكن دون نقْط حرف المضارعة»، وفي (أردشير): ٨ (تُقَصِّر) وكتب تحتها (لا خلاق = خلق لهم)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ (يُقصِّر)، وفي هامش: ٥ «فوقها إشارة للحاشية، وفيها: تقْصُر، وضبطت في ج: تقصُرُ، تقصُرَ، وفوقها معًا)، والقراءة الثانية (تقصرَ) في تحقيق الفرطوسيّ غير مستساغة علميًّا؛ بسبب أنَّه فعل مضارع مرفوع، ولا مسوِّغ لنصبه هنا.

(٢) نهج البلاغة: ٤٣.

(٣) انظر: الأغاني: ١٨/ ٣١٦، وفيه:

لله درُّك لا تـــمـنّ مماتنا فالموت ويحك قصرنا والمرجع

والبيت هذا غير موجود في ديوانه.

وقال في وصيَّة: والشكُّ لبني عمِّي قصرة؛ أي: يقصر به عليهم خاصَّة لا يعطى غيرهم، واقتصر على أمري؛ أي: أطاعني.

والقصر: كفُّك نفسَك عن شيءٍ، و قصرت نفسي على كذا أقصرها قصرًا.

وقصرت طرفي؛ أي لم أرفعْه إلى ما لا ينبغي، وقاصر الطَّرف قريب من الخاشع.

وقاصرات الطَّرف في القرآن؛ أي: قصرن طرفهنَّ على أزواجهنَّ لا يرفعن إلى غيرهم، ولا يردن بدلًا.

وقصرت الصَّلاة قصرًا، وقصرتها، والقاصر: كلُّ شيءٍ قصُر عنك، وأقصر عما كان عليهِ، وتقاصرت إليه نفسه ذلًّا.

وقصرت عن هذا الأمر أقصر قصورًا، وقصرًا، و أقصرت عنه؛ أي: كففت، قال الشَّاعر:

لَوْلاَ حَبَائِلُ مِنْ نُعْم عَلِقْتُ بها
لأَقْصَرَ القَلْبُ عَنْهَا أَيَّ إقْصارِ[1]

وقصر عنِّي الوجع قصورًا؛ أي: ذهب، وقصر عنِّي الغضب مثله إذا لم تغضب، ونحو ذلك، وامرأة مقصورة الخطو، شبّهت بالمقيد الذي يقصر القيد خطوة، وقصرت بفلان؛ أي: أعطيته مخسوسًا، والتَّقصير في ما يشبه من هذا المعنى.

وقصر الشيء قصرًا، وهو خلاف طال طولًا، وقصرته؛ أي: صيرته قصيرًا.

(١) البيت للنابغة الذبيانيّ: ٥٠.

والمقصورة: المحبوسة في بيتِها، وخدرها لا تخرج[1].

وفي مقاييس اللغة: «القاف، والصَّاد، والرَّاء أصلانِ صحيحانِ؛ أحدُهما: يدلُّ على ألَّا يبلغ الشيء مداه، ونهايته، والآخر: على الحبس، والأصلان متقاربان»[2]؛ وهما مُتقاربان من جهة: إنَّ الحبسَ لا يمكن أن يجعل الأمر يصل إلى منتهاه، وغايته، وأمده.

ضبطها: ابن ميثم البحرانيّ (تقصّر)[3]، و الدكتور الصَّالح (تُقصّرُ)[4]، وفي (مفتاح السَّعادة)[5] كذلك.

وفي منهاج البراعة للراونديّ: «ثمَّ قال: وما أخلى الله الخلق قطّ من رسولٍ، أو وصيٍّ له من كتاب وسنَّة، وكلُّ واحدٍ من الرُّسُل والأئمَّة كان يقوم بما يجب عليه، لا يدفعه قلَّة عدد أوليائه، ولا كثرة أعدائه»[6].

وفي شرح ابن أبي الحديد: «وكلُّ واحدٍ من الرُّسُل، والأئمَّة كان يقوم بالأمر، ولا يردعه عن ذلك قلَّة عدد أوليائه، ولا كثرة عدد أعدائه»[7].

يقول ابن ميثم: «قوله: رسُلٌ لا تقصِّر بهم قلَّة عددهم، ولا كثرة المكذِّبين لهم: أي هم رسل كذلك، والمراد الإشارة إلى أنَّهم، وإن كانوا قليلي العدد بالنِّسبة إلى كثرة الخلق، وكان عدد المكذِّبين لهم كثيرًا كما هو المعلوم من أنَّ كلَّ نبيٍّ بُعِث إلى أمَّة

(١) انظر: العين: ٥/ ٥٧- ٥٨.
(٢) مقاييس اللغة: ٥/ ٩٦.
(٣) شرح ابن ميثم: ١/ ١٩٩.
(٤) نهج البلاغة: ٤٤.
(٥) مفتاح السعادة: ١/ ٢٩٧.
(٦) منهاج البراعة: ١/ ٨٤.
(٧) شرح ابن أبي الحديد: ١/ ١١٥.

فـلا بدَّ فيهـم فرقة تنابـذه وتعانده، وتكـذِّب مقاله، فـإنَّ ذلك لا يولِّيهـم قصورًا عن أداء مـا كلّفوا القيام به مـن حمل الخلق على ما يكرهون ممَّا هو مصلحة لهم في معاشـهم ومعادهم؛ بل يقوم أحدهم وحده ويدعو إلى طاعة بارئه، ويتحمَّل أعباء المشقَّة التامَّة في مجاهدة أعداء الدِّين، وينشر دعوته في أطراف الأرض بحسب العناية الأزليَّة، والحكمة الإلهيَّة»[1].

وفي مفتاح السَّـعادة: «والمقصود إنَّ الرُّسل المبعوثة في كلِّ زمانٍ لا تضرُّ بوظائفهم المفوَّضـة إليهم من جانب الله تعالى لإرشـاد النَّاس، وهدايتهـم، وتبليغ أحكام الدِّين، قلَّتهم، وقلَّة ناصريهم، ولا كثرة المخالفين المكذِّبين لهم»[2].

وأمَّـا قراءات: (تُقَصِّرُ، يُقَـصِّرُ، تُقْصِرُ، يَقْصُرُ)؛ فالقـراءة الرَّاجحة هي (تقصِّـرُ)؛ للآتي:

١. تقصِّـر فيها مطابقة مع (قلَّة)، على الفصيح.

٢. يُقصِّر ممكن أن تحلَّ محلَّها، ولكن على تأويل، وعدم التأويل (الأصل)

٣. أولى.

وذكرها الرَّاونديّ في رواية يوحي السِّياق أنَّها ضعيفة «وروي (لا يُقصِّر بهم) بضمِّ الياء؛ أي: لا يعييهم»[3].

٤. تُقـصِرُ، ويَقْـصُرُ: يدلَّان عـلى ألَّا يبلغ الشَّيء مَـداهُ، ونهايتـه (ومنه القصر)، ولا يدلَّان على الحبس.

(١) شرح ابن ميثم: ١/ ٢٠٣-٢٠٤.
(٢) مفتاح السعادة: ١/ ٣٨٠.
(٣) منهاج البراعة: ١/ ٧٧.

٦١. سُمِّيَ، سَمَى[١].

في قول مولى الموحِّدين: «مِنْ سَابِقٍ سُمِّيَ لَه مَنْ بَعْدَه»[٢].

القراءة الصَّحيحة لا ريبَ سُمِّيَ، للآتي:

١. التَّسمية، وهي مأخوذة من الفعل (سمَّى) يعني بها: تحديد المسمَّى، وهو المطلوب من السِّياق.

أو قد يكون معناها التَّعريف؛ أي: عرَّفهم له؛ لأنَّ التَّسمية تعريفٌ عن طريق ذِكر الاسم، والمسمَّى، وكُنهه.

٢. سمى؛ لم يذكره الفراهيديّ في العين في (باب السين، والميم، والواو)[٣]، ولم يذكر الجذر (سمى).

فلو أراد باللفظ السموّ؛ لذكرها بالواو، يقول «سمو: سما الشيء يسمو سموًّا؛ أي: ارتفع، وسما إليه بصري؛ أي: ارتفع بصرك إليه، وإذا رفع لك شيء من بعيد فاستبنته قلت: سما لي شيء»[٤].

إلَّا أنَّ يُراد البناء للفاعل (سمّى)، وهو غير مشكَّل بالتَّشديد، ومع ذلك المعنى لا يُقبَل إلَّا على تأويلٍ.

---

(١) في (أ): ٥١ (سمّيَ)، وفي (سكون): ٧٦ (سمّيَ) وفي الهامش: ٤ «في (ست): سمَى، بدل سمّيَ»، والمحقِّق العطَّار لم يضع شدَّة على الميم في (سمَى)، وفي (أردشير): ٨: (سُمّيَ)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ (سمّيَ).

(٢) نهج البلاغة: ٤٣.

(٣) لاحظ العين: ٧/ ٣١٨.

(٤) المصدر نفسه: ٧/ ٣١٨.

٦٢. عَرَفَهُ، عَرَّفَهُ[١].

في قول أمير المؤمنين: «أَوْ غَابِرٍ عَرَّفَه مَنْ قَبْلَه»[٢].

بالتَّخفيف، والتَّشديد؛ والجذر واحد (عرَف)، جاء في العين «عرف: عرفت الشيءَ معرفةً، وعرفانًا، وأمرٌ عارف، معروف، عريف، والعُرف: المعروف.

قال النَّابغةُ:

أبـــى الله إلَّا عـــدلـــه وقـــضـــاءه

فلا النكر معروف ولا العرف ضائع[٣]

والعريف: القيِّم بأمر قومٍ عُرف عليهم، سمِّي به؛ لأنَّه عُرِفَ بذلك الاسم.

ويوم عرفة: موقف النَّاس بعرفات، وعرفات جبل، والتَّعريف: وقوفهم بها، وتعظيمهم يوم عرفة.

والتَّعريف: أن تصيب شيئًا فتعرفه إذا ناديت من يعرف هذا»[٤].

وفي المقاييس في هذا البِناء «.. أصلان صحيحان يدلُّ أحدُهما على تتابع الشيء متَّصلًا بعضه ببعض، والآخر يدلُّ على السُّكون والطمأنينة؛ فالأوَّل العرف عرف الفرس، وسمِّي بذلك لتتابع الشَّعر عليه، ويُقال جاءت القطا عرفًا، عرفًا؛ أي بعضها خلف بعض، ومن الباب العرفة وجمعها عرف، وهي أرضٌ مُنقادة مرتفعة بين سهلَتَين تنبت كأنَّها عرف فرس، ومن الشّعر في ذلك.

(١) في (أ): ٥١ (عرّفه)، وفي الهامش: ٣ (في «ل»: عرفه، وفي «ن»: عرّفه، وعرفهُ معًا)، وفي (سكون): ٧٦ (عرَفه)، وفي الهامش: ٦ (عرفه، وعرّفه معًا)، وفي (أردشير): ٨ (عرّفه)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٢ (عرّفه).

(٢) نهج البلاغة: ٤٤.

(٣) ديوانه: ٥٣، والرواية فيه: (ووفاءه)، وفي الديوان صنعة ابن السكّيت: ٥٣: (أبي الله).

(٤) العين: ٢/ ١٢١.

والأصل الآخر المعرفة، والعرفان، تقول عرف فلان فلانًا عرفانًا، ومعرفة، وهذا أمرٌ معروف، وهذا يدلُّ على ما قلناهُ من سكونه إليه؛ لأنَّ من أنكر شيئًا توحَّش منه ونبا عنهُ، ومن الباب العُرف، وهي الرَّائحة الطيِّبة، وهي القياس؛ لأنَّ النَّفس تسكنُ إليها، يقال: ما أطيب عُرفه»[1].

فمعاني هذه المادَّة تدور في التتابع المادِّيّ، والسكون، سكون النَّفس.

والقراءة الصَّحيحة هي بالتَّشديد:

١. لأنَّ التّعريف يكون لسابقٍ يعرف من يأتي بعده.

٢. ذكر السَّابق الذي سمَّى، والغابر وهي من الأضداد تكون بمعنى القادم فيتقابل هنا (السَّابق، والقادم) وإلَّا لا معنى من ذكر (السَّابق، والماضي) إن أراد المعنى الآخر لهذا اللفظ الضدِّيّ؛ ناهيك عن وجود (بعده، وقبله)، وما دام الأمر هكذا يكون اللفظ (عرَّف) بالماضي، لا (عرف)؛ فالماضي لا يمكن أن تكون هذه حالته: ماضٍ عرفه من قبله.

وقد حَسم هذا الموضوع ابن أبي الحديد بقوله: «ولِقائل أن يقول: لو كان عليه السلام قال: (أو غابر عرف من قبله)، لكان هذا التَّفسير مطابقًا، ولكنَّه عليه السلام لم يقُلْ ذلك، وإنَّما قال: (عرّفه من قبله)، وليس هذا التَّفسير مطابقًا لقوله: (عرَفه)؛ والصَّحيح أنَّ المراد به: من نبيٍّ سابقٍ عرَف من يأتي بعده من الأنبياء؛ أي: عرَّفه الله تعالى ذلك، أو نبيٍّ غابر نصَّ عليه من قبله، وبشَّر به كبشارة الأنبياء بمحمَّدٍ عليه السلام»[2].

وفي منهاج البراعة للخوئيّ «.. ثمَّ إنَّه عليه السلام بيَّنَ الرُّسل، وميَّزهم بقوله: **(من سابق سمِّي له من بعده أو غابر)**؛ أي: لاحق (عرَّفه من قبله)، يعني أنَّهم بين سابقٍ سُمِّي

(١) المقاييس: ٤/ ٢٨١.

(٢) شرح ابن أبي الحديد: ١/ ١١٦.

لنفسه من بعده، بمعنى أنَّه عيّن من يقوم مقامه من بعده، أو أنَّ السَّابق سمَّى الله لهُ من يأتي بعده وأطلعه عليه، وبين لاحق عرَّفه من قبله وبشَّر به، كتعريف عيسى عليه السلام، وبشارته بالنبيّ صلى الله عليه وآله كما قال سبحانه حكاية عنه: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ الصف: ٦»[1].

والله العالم بحقائق الأمور..

٦٣. نسلت، نشأت، ذهبت[2].

في قول أمير المؤمنين: «عَلَى ذَلِكَ نَسَلَتِ الْقُرُونُ ومَضَتِ الدُّهُورُ»[3].

لا ريبَ أنَّ النَّاظرَ إلى هذه الاختلافات لا سيَّما بين نسَلت، ونشأت يرى مدى التَّشابُه بين رسم الكلمات.

وأمَّا (ذهبت) فلم تذكرْها سوى نُسخةٍ واحدةٍ في تحقيق الشَّيخ العطَّار، وهي النُّسخة (م)، بخطِّ ابن المؤدّب (وهو من المعاصرين للرضيّ، والمرتضى)، وتاريخ النَّسخ أثبته العطَّار (٤٦٩هـ)، وعليه تعدُّ أقدم نسخة لنهج البلاغة، وأنا أملك مصوَّرة منها.

وهي نُسخة مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ، ورقمها (٣٨٢٧)، إلَّا أنَّ المفهرس رجَّح على خلاف ترجيح العطَّار أن تكون النُّسخة ٤٩٩هـ بقرينة تاريخ الإجازة[4].

(١) منهاج البراعة: ٢/ ١٦٠-١٦١.

(٢) في (أ): ٥١ (نسلت)، وفي الهامش: ٤ «في (ل) نشأت، وفي (م): ذهبت، بدل (نسلت)، وفي نسخة من (ل)، و(م) كالمثبت»، وفي (سكون): ٧٦ (نسلت)، وفي الهامش: ٧: (نشأت بدل من نسلت)، وفي (أردشير): ٨: (نسلت)، وكتب تحتها (ولدت)، وفي تحقيق الفرطوسيّ: ١/ ١٨٣ (نسلت).

(٣) نهج البلاغة: ٤٤.

(٤) لاحظ النسخ الخطية آخر الكتاب.

إلَّا أنَّ عيبًا ذكرَهُ الشَّيخ العطّار يجعلنا لا نطمئن لقراءة (ذهبت)، وهي ذكرها قوله: «ولم تخلُ هذه النُّسخة أيضًا من بعض النَّواقص، والعيوب؛ فمن أوَّل النُّسخة إلى منتصف الورقة ١٣، أي: أواسط الخطبة ١٨ بخطٍّ مُتأخِّر مختلف عن النُّسخة..»[١].

وهذه المساحة ذات النَّقص، تقع في الخطبة التي نحن بصددها، وفيها قراءة (ذهبت).

وهذا السَّبب **الأوَّل**، وهو سُقم النُّسخة.

الثاني: الذهاب هو المضيّ، ولا مسوِّغ لإعادة اللفظ، أو مرادفه، لا سيَّما وأنَّه يعطي معانيَ أبلغ لو قلنا (نَسَلَت)؛ إذ نسَلت، كما يقول ابن أبي الحديد: ولدت[٢].

وفي منهاج البراعة للخوئيّ ولدت، وأسرعت[٣]؛ أقول: بلحاظ السُّرعة في الانسلال؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ الأنبياء: ٩٦، وقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ يس: ٥١.

قال ابن فارس: «النَّسل: الولد؛ لأنَّه ينسل من والدته، ومنه النَّسلان: مشية الذِّئب إذا أعنق وأسرع، والماشي ينسل إذا أسرع»[٤].

وأقول: إنَّ قراءة (نسلت) أقوى من قراءة (نشَأت)؛ بالنَّظر إلى المعاني اللغويَّة الماضية للنَّسل.

(١) نهج البلاغة، العطَّار: ٢٢.
(٢) شرح ابن أبي الحديد: ١/ ١١٧.
(٣) ٢/ ١٦٣.
(٤) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٢٠-٣٢١.

بقِي أمرٌ هو: إنَّ السيِّد عبد الزهراء الخطيب ضبطها بالمبنيِّ للمجهول (نُسلت)، وللفاعل (نَسلتْ)، يقول في الهامش (١) الصَّحيفة ٣١٠ «ونسلت بالبناء للمجهول ولدت، وبالبناء للفاعل: مضت متتابعة».

والله العالم بحقائق الأمور..

إلى هنا أُنهي عملي، ويبقى

(مبعثُ النبيّ صلى الله عليه وآله) من

تتمَّة الخطبة الأولى

والحمدُ للهِ ربِّ

العالمين

**

وبهذا تكُونُ الخُطبةُ الأُولى بِرواياتِها وبحسب النُّسخ، والكُتُبِ التي تَفرَّدَتْ بِبَعْضِ المقَاطِعِ.